بحضور مدير عام الهيئة والمكتب الكندي

توقيع عقد مشروع دراسة فصل التعليم التطبيقي عن التدريب

وقعت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عقد مشروع دراسة الخيارات وجدوى إعادة الهيكلة وفصل قطاع التعليم التطبيقي عن التدريب وذلك مع المكتب الاستشاري الكندي-PA management Int حضر توقيع العقد مدير عام الهيئة الأستاذ الدكتور يعقوب الرفاعي وعدد من القياديين بالهيئة وممثلين عن المكتب الاستشاري الكندي..

جاء توقيع العقد بعد موافقة لجنة اختيار البيوت الاستشارية بوزارة المالية على قيام المكتب الاستشاري الكندي بالخدمات الاستشارية للمشروع وقد كانت وزارة التخطيط وبالتنسيق مع الهيئة قد طرحت مناقصة بين المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة في هذا المجال للقيام بالدراسة المطلوبة بناء على الشروط التي أعدتها الهيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة برزت حاجتها لهذا المشروع نظرا لمعاناتها في تضخم برامجها وتعدد مدخلاتها ومخرجاتها وزيادة أعداد الطلاب والمتدربين بها بما يزيد عن الطاقة الاستيعابية لكلياتها ومعاهدها مما قد يؤدي إلى صعوبة الإعداد السليم وتحقيق الجودة والكفاءة المطلوبة لمخرجات الهيئة.

وقد ارتأت الهيئة طرح هذا المشروع على البيوت الاستشارية العالمية نظرا لوجود فريقين متكافئين أحدهما مع فصل التعليم التطبيقي عن التدريب بما يحققه من مزايا لتطوير الكليات التطبيقية والآخر يرى الاستمرار في الدمج والتكامل بين القطاعين مع الاسترشاد بتجارب عالمية..

هذا وقد تم الإعداد لهذا المشروع بهدف تحليل المعلومات المتوفرة عن التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي ونظم التعليم العام والعالي والتطبيقي والتدريب سواء بالجامعات أو كليات التعليم التطبيقي ومعاهد التدريب الحكومية أو الأهلية.. كما يهدف المشروع إلى تحليل وتقييم لمخرجات التعليم العالي والتعليم التطبيقي والفني والمهني مع دراسة موضوعية لأهداف وبرامج الهيئة ومخرجاتها في سوق العمل..

أيضا يقوم المشروع بتحليل احتياجات سوق العمل الكويتي من التخصصات المختلفة واحتياجاته المستقبلية من جهة وتوجهات الشباب الكويتي من جهة أخرى...كما يقوم بدراسة التنظيم المؤسسي الحالي للهيئة واستشراف المستقبل للتعرف على التطورات التي ستدخل للتعليم والتدريب والهيكلة الإدارية والارتباط بينهم...وتحليل عدد من التجارب الدولية في بلدان متقدمة للتعرف على تجربتها في مجال إعداد القوى العاملة المدربة لسوق العمل بجودة عالية وكفاءة مع الاستعانة بخبراء على مستوى عال من الخبرة الدولية في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني يمثلون مجموعة من التوجهات المطبقة في بلدان العالم المتقدم والاستفادة من نتائج تحليل الدروس المستفادة من تلك التجارب في اقتراح وتحديد بدائل ذات أولوية لتعديل التنظيم الهيكلي للهيئة واختصاصاتها بما يتناسب مع متطلبات المجتمع الكويتي وتحديد نقاط القوة والضعف في كل منها ووضع تصور مختصر لتنفيذ أهم هذه البدائل وأكثرها جدوى...

أيضا يهدف المشروع إلى اختيار البديل الأمثل المقترح وإعداد دراسة تحليلية عما تضمنته الجدوى الاقتصادية من تنفيذ هذا البديل مع إعداد مقارنة بين التكاليف الاستثمارية المتوقعة والعائد القومي نتيجة زيادة كفاءة الخريجين في سوق العمل الكويتي.